المحاضرة الأولى: القضايا الوطنية.

عناصر المحاضرة:

- خصوصيات النظام السياسي في الجزائر وطبيعته.
- الاقتصاد الجزائري : الأزمة الاقتصادية ، تأثير الفساد الإداري على العملية الإقتصادية ، تفشي ظاهرة الفساد المالي.
- الظواهر الاجتماعية :البطالة ، الفقر ، الحرقة ، الطلاق.
- تململ منظومة التعليم.
- تحديات الإعلام والقوانين الناظمة له
-

مقدمة :

تعد القضايا الوطنية مفصلية وأساسية لدى الفرد الجزائري، فهو يتفاعل مع محيطه ويتصل به بالضرورة لكي يحيا حياته بحرية وكرامة ، ومن أبرز هذه القضايا نجد مسألة التغيير السياسي وأهميته في تداول الحكم وتحقيق الإنتاجية السياسية دون احتكار للسلطة السياسية ، وضرورة بعث إقتصاد قوي للرفع من المستوى المعيشي للسكان وتوفير حياة كريمة ، ومهم كذلك دراسة تأثير الظواهر الاجتماعية خاصة إذا تحولت إلى آفات تؤثر على استقراره الاجتماعي من فقر وبطالة ،الحرقة ، الطلاق وغيره من المظاهر الأخرى.

التعليم والتربية من جهته يأخذ مساحة كبير من إهتمامات الأفراد والمجتمع ككله ، باعتباره أحد أهم قنوات التنشئة الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تسييج المجتمع وتأطيره ، باللإضافة إلى قضايا الاعلام وأهمية سن قوانين منظمة له ، وحرية التعبير ، والحق في المعلومة في ظل هذه الثورة المعلوماتية المتعاظمة .

أولا : المنظومة السياسية وطبيعة النظام السياسي في الجزائر .

يتمتع النظام السياسي في الجزائر بنظام شبه رئاسي ، يكون الرئيس فيه هو رأس الدولة والوزير الأول هو رئيس الوزراء،أما السلطة التشريعية فتأتي من المجلس الشعبي الوطني ومن مجلس الأمة ، والسلطة التنفيذية بيد الحكومة .

ويتميزالنّظام السّياسي الجزائري على ضوء التّعديل الدّستوري 2020، بخصائص منها ما درجت عليه كلّ الدّساتير الجزائريّة السّابقة، و بالأخصّ الدّساتير الّتي كرّست التّعدّديّة الحزبيّة كما جاء في دستور1989 إلى غاية دستور 2020 بعد الانفتاح على الدّيمقراطيّة، و هو الأمر الّذي بقيّت محافظة عليه حتّى غاية الدستور السّاري المفعول، و بالتّالي فالنّظام الجزائري نظام ديمقراطي نسبي، أمّا عن نوع الدّيمقراطيّة المعتمدة فهيّ الديمقراطيّة النّيابيّة بشكل أساسي و تدعيمها بالديمقراطيّة شبه المباشرة من خلال عنصر الاستفتاء ، كما يتميّز النّظام السّياسي الجزائري بالتّرجيح والميل للسّلطة التّنفيذيّة على السّلطة التّشريعية لدرجة الهيمنة، أمّا عن طبيعة النّظام النّيابي الجزائري فهيّ و رغم تميّزها ببعض مظاهر النّظام البرلماني شكلا و ظهور في بعض الأحيان مظاهر النّظام الرّئاسي أحيانا، إلى أنّها تميل و بصورة أكبر

إلى النّظام شبه الرّئاسي بعد التّعديل الدّستوري 2020

إن أهم مايميز النظام السياسي الجزائري هو مروره بمجموعة من المراحل منذ الإستقلال والتي كان لها أثر كبير في إرساء منظومة الحكم في البلد ،حيث ورثت الجزائر خلال هذه المراحل مجموعة من التناقضات الفكرية والسياسية التي عرفتها منذ الإستقلال .

بعد استقلال الجزائر، شهدت الدولة مرحلة انتقالية من أجل إرساء نظام الحكم ، وعلى مدى ستين سنة عاشت الدولة سياسيا بأربعة دساتير وعدة تعديلات ، وهو ماكان يكفل للدولة أن لاتعيش خارج أي مرحلة انتقالية ، حيث تظهر مؤسسات تسهر على السير العادي لشؤون الدولة ، وتتكفل بوضع الأسس والقواعد التي من شأنها إعادتها إلى الشرعية السياسية والدستورية .

وعادة ما تشهد التعديلات الدستورية والتي أتت على عدة مراحل ، توسعة لصلاحيات الرئيس وتقليصا لمهام السلطة التنفيذية والمتمثلة في الوزير الأول وباقي الوزراء ، وهو مايدل على أن النظام في الجزائر هو نظام شبه رئاسي ، وأن سياسات الحكومة تخضع لبرنامج رئيس الجمهورية بالإضافة إلى النظام البرلماني والمتمثل في البرلمان الذي يسن التشريعات والقوانين .